

## أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2018) دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL

بلخير فريد\*

الإرسال: 2021/01/23

القبول: 2021/05/09

النشر: 2021/07/18

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة التضخم لأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2018)، حيث تم استخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة *ARDL*، لإيجاد العلاقة الديناميكية بين مؤشر الأسعار وأدوات السياسة المالية في الأمدين القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية أو أثراً إيجابياً بين الانفاق الحكومي (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) ومؤشر الأسعار في المدى الطويل، كما توصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين تحصيل الإيرادات ومؤشر الأسعار.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، مؤشر الأسعار، معدل التضخم، منهجية *ARDL*.

**تصنيف JEL:** E62، E31، C22

### The impact of fiscal policy on inflation in Algeria during the period 1990-2018 (Econometric study using ARDL model)

**Abstract:** This study aimed at identifying the impact of fiscal policy on inflation in Algeria during the period (1990-2018). where it was used the autoregressive distributed lag (ARDL), to find the dynamic relationship between the price index and fiscal policy instruments in the short and long run. the study found a direct relationship between government expenditures and the long run price index, The study also found an inverse relationship between revenue collection and price index.

**Keywords :** Fiscal Policy, Prices Index, Inflation, ARDL.

**JEL Classification :** E62, E31, C22.

\* أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، belkheir.farid@yahoo.fr ..... (المؤلف المرسل)

مقدمة :

مما لاشك فيه أن السياسة المالية قد احتلت مكاناً بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة مع ظهور أزمة الكساد عام 1929م في الولايات المتحدة، حيث تبين أن للسياسة المالية دوراً هاماً وضرورياً يجب أن تلعبه بهدف إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد والحيلولة دون تقلب مستواه. فالسياسة المالية تهتم بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة ومن خلال استخدام أدوات معينة، ونظراً لأهمية السياسة المالية تسعى جميع الحكومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والحد من التضخم كما تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي، لكن هذه الأهداف لا تتحقق إلا إذا كانت أدوات السياسة المالية تتميز بالكفاءة والفاعلية.

أما بالنسبة للسياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد ارتبطت بأسعار النفط، فكلما كانت أسعار هذه المادة أسعارها مرتفعة في الأسواق العالمية تلجأ الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية توسعة، أما في حالة ما إذا انخفضت أسعارها تطبق سياسة مالية انكماشية، فهذا يعني أن هذه السياسة مازالت رهينة أسعار النفط في الجزائر، حيث أن الميزانية الحكومية مبنية على أسعار المحروقات. لأن جزء كبير من الإيرادات الحكومية يتم تحصيلها بواسطة الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 2019 حوالي 2667 مليار د.ج مقابل جباية عادية بلغت 3110 مليار د.ج.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2012 بمعدل 8,9% نتيجة السياسة المالية التوسعية المنتهجة خلال فترة إطلاق المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2001 حتى سنة 2014، ليعود إلى الانخفاض ليبلغ سنة 2019 معدل متوسط 2,2%، هذا راجع إلى تأثير السياسة المالية الانكماشية المطبقة التي كانت الأقل تقشفاً منذ أربع سنوات، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ نهاية سنة 2014، أمام هذه الظروف انتهجت الجزائر سياسة ترشيد النفقات ورفع الضرائب للحد من عجز رصيد الميزانية العامة للدولة الذي بلغ سنة 2018 حوالي ( -1412,332 ) مليار دينار جزائري.

بناءً على ما تم ذكره وانطلاقاً من أهمية السياسة المالية في الحد من معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية الرئيسية:

" ما مدى استجابة التضخم لأدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018 ؟ "

التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومؤشر الأسعار في الجزائر ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإيرادات الحكومية ومؤشر الأسعار في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد علاقة طردية بين النفقات الحكومية و مستوى العام للأسعار في الجزائر ؛
- يوجد علاقة عكسية بين الإيرادات الحكومية و مستوى العام للأسعار في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- اختبار مدى تأثير السياسة المالية التي تنتهجها الجزائر على مستويات التضخم في الأمدين القصير والطويل؛

- تقدير العلاقة الديناميكية المباشرة بين أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر و مؤشر الأسعار.

#### الدراسات السابقة:

- ❖ أكدت الدراسة التي قدمها كل من ( *De Cos ; De Castro* ) سنة 2006 على الاقتصاد الإسباني، أن هناك علاقة طردية بين السياسة التوسعية للنفقات ومعدلات التضخم في الأمدين المتوسط والطويل، كما أكدت الدراسة أن الزيادة في الضرائب تؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي. ( *de Castro Fernández & Hernández de Cos* , 2006 )
- ❖ توصلت الدراسة التي قدمها كل من ( *Zuhairah Bukhari and Zarinah Yusof* ) حول أثر السياسة المالية على أهم المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا للفترة 1970 - 2012، باستخدام نموذج تحليل التكامل ونموذج تصحيح الخطأ على البيانات، أنه توجد علاقة ديناميكية طويلة الأمد بين الإنفاق العام والتضخم، حيث توجد علاقة طردية بين المتغيرين. ( *Zunairah & Zarinah*, 2014 )
- ❖ أشارت الورقة البحثية لكل من ( بلال العباسي وراضية بن زيان ) التي تتمحور حول أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002 - 2015، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتعدد *VAR*، هناك علاقة موجبة بين التضخم والسياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي، الذي يساهم بارتفاعه في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع كتلة الأجور. ( بن زيان و العباسي، 2020 )
- ❖ قام كل من ( رابع بلعباس وسارة برحومة ) بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا الأربعة المتمثلة في الجزائر، تونس، مصر والمغرب، باستخدام أساليب النمذجة القياسية، حيث تم تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية *Panel Data*، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي أثر طرديا على التضخم في الدول محل الدراسة. أي أن السياسة المالية التوسعية تضغط على الأسعار نحو الارتفاع وتزيد من ظاهرة التضخم. ( برحومة و بلعباس، 2019 )
- ❖ أشارت الدراسة التي قدمها ( مولاي بوعلام ) تحت عنوان أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2015 إلى أن ظاهرة التضخم في الجزائر ناتجة عن التوسع في الإنفاق العام في حين لا يقابلها التوسع في الجهاز الانتاجي المحلي، هذا يعني أن للسياسة المالية التوسعية في الجزائر لها أثر كبير في حدوث ظاهرة التضخم. ( مولاي، 2016 )

#### أولاً: الجانب النظري للدراسة

تم التطرق إلى إبراز العلاقة بين تطبيق أدوات السياسة المالية والتضخم، وذلك بعد عرض مفهوم شامل للسياسة المالية مبرزا في ذلك أهم أنواع السياسة المالية، وأهدافها.

**1. مفهوم السياسة المالية *Fiscal Policy*:** يطلق أحيانا على السياسة المالية اسم السياسة الحكومية *Government Policy*، والسبب في ذلك أن السياسة المالية تهتم في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وكذلك تحديد الأهمية النسبية لها، بالإضافة إلى أنها معنية في تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي وبالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وبذلك نجد أن السياسة المالية قائمة على الإيرادات والنفقات بالدولة، وتعتبر الضرائب الأداة المالية والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في العديد من الدول، كما أن الإنفاق الحكومي يأخذ عدة أشكال كالرواتب والأجور التي تدخل ضمن نفقات التسيير، والنفقات المتعلقة بالبنية التحتية كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء التي تدخل ضمن نفقات التجهيز.

بشكل عام يمكن القول أن السياسة المالية مجموعة من الأدوات والوسائل من إيرادات عامة، (قنوني، بلميمون، و كروبوش، 2016، صفحة 11) تتمثل في: الضرائب، القروض المالية، والرسوم الجمركية.... الخ، من أجل تغطية نفقات الدولة المتمثلة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز، لتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وتأخذ السياسة المالية شكلين أساسيين، سياسة مالية توسعية وسياسة مالية انكماشية.

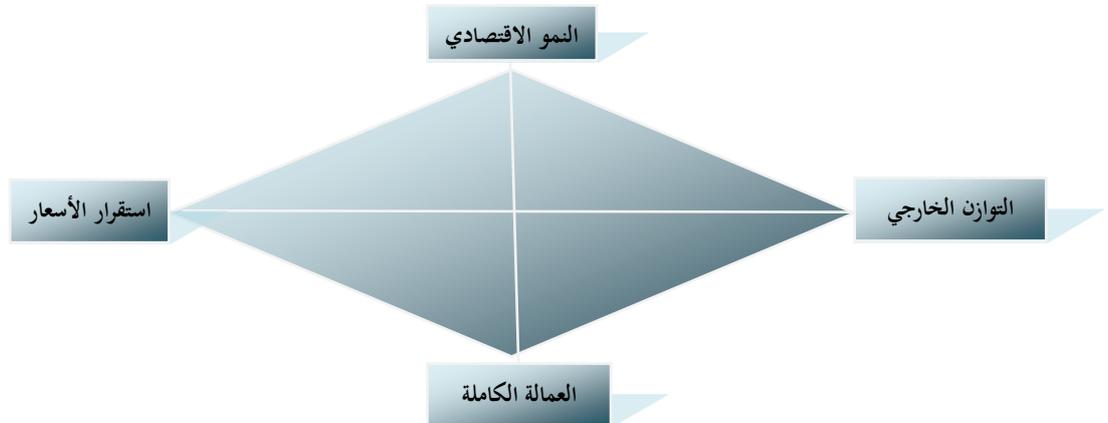
## 2. أنواع السياسة المالية:

تنقسم السياسة المالية في أي اقتصاد إلى قسمين:

- ❖ **سياسة مالية توسعية:** يمكن انتهاج السياسة المالية التوسعية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في زيادة الطلب الكلي عن طريق رفع الانفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- ❖ **سياسة مالية انكماشية:** أما السياسة الانكماشية فهي عكس السياسة المالية التوسعية، حيث تتمثل في خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب من أجل تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

**3. أهداف السياسة المالية:** تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر لماذا تظهر المشكلات الاقتصادية وكيف يمكن التعامل مع هذه المشكلات. لذلك فهي أمر لا غنى عنه في صياغة وإدارة السياسة الاقتصادية الكلية عامة والسياسة المالية خاصة، من بين الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها (Jessua, Labrousse, & Vitry, 2001, p. 77): العمالة الكاملة (الاستخدام التام أو التوظيف الكامل)، استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

مما سبق يمكن أن نضع أهداف السياسة المالية من خلال ما يسمى بالمرجع السحري لكالدور *The Magic Box of Kaldor* كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر : (Delaplace, 2003, p. 118)

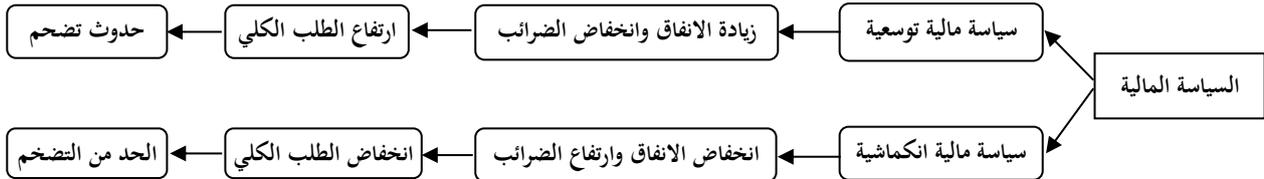
## الشكل (1): المرجع السحري لكالدور The Magic Box of Kaldor

**4. العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم:** يمكن للحكومة انتهاج سياسة مالية توسعية في حالة انخفاض الطلب الكلي، فمثلا في فترات الركود الاقتصادي تُحدث الحكومة ذلك إما عن طريق زيادة إنفاقها أو تخفيض إيراداتها أو كلاهما معاً، لأن هذه السياسة يكون من شأنها زيادة جرعة الإضافات الصافية إلى داخل التدفق الدائري مما يعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي، (نعمة الله نجيب، 2013، صفحة 18) لكن هذه السياسة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خاصة إذا كان ارتفاع الطلب أكبر من الزيادة في الانتاج، وبالتالي تحدث فجوة تضخمية في الاقتصاد ككل. أما في حالة وجود تضخم تقوم الحكومة بانتهاج سياسة مالية انكماشية وذلك بزيادة

الضرائب وانخفاض الانفاق الكلي الحكومي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي والحد من مشكلة التضخم. (عبد الهادي، الصرايرة، و عباس، 2013، صفحة 262)

نستخلص مما سبق أن للسياسة المالية التوسعية أثر على ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي حدوث فجوة تضخمية مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، أما انتهاج سياسة مالية انكماشية تعمل على انخفاض الطلب الكلي وبالتالي حدوث فجوة انكماشية مؤدية إلى انخفاض في الأسعار.

أما الشكل التالي يوضح العلاقة بين تطبيق أدوات السياسة المالية والتضخم:



المصدر: من إعداد الباحث

الشكل (2): العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم

### ثانياً: الجانب التحليلي للدراسة

لقد شهد النظام الاقتصادي منحرج مع نهاية الثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات، حيث انتقل الاقتصاد الجزائري من النظام الموجه الذي يعتمد على التخطيط المركزي إلى النظام الليبرالي الذي يركز على مبادئ اقتصاد السوق، أمام هذا الوضع باشرت الجزائر حملة من الإصلاحات الاقتصادية التي لعبت فيها السياسة المالية دوراً محورياً من أجل تحقيق جملة من التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها، وعلى إثر هذا التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، لقد عرفت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر عدة اتجاهات يمكن أن نقسمها إلى مرحلتين أساسيتين كالتالي:

**1. السياسة المالية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق:** لقد تميزت هذه الفترة بتدهور وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر، كما قررت الجزائر مباشرة عدة إصلاحات هيكلية واللجوء إلى الهيئات الدولية كالصندوق النقد الدولي من أجل الاستدانة الخارجية بهدف إطلاق وتطبيق مجموعة من البرامج الاقتصادية والمتمثلة في كل من، برنامج التثبيت الاقتصادي ( 1989 – 1995 )، وبرنامج التعديل الهيكلي ( 1995 – 1998 ). أمام هذه الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي باشرتها الجزائر خلال هذه الفترة، كان للسياسة الاقتصادية الزرفية المالية والنقدية دوراً مهماً في هذه الفترة، ومن أبرز ملامح اتجاه السياسة المالية في هذه المرحلة موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1) : تطور النفقات والإيرادات والموازنة العامة خلال ( 1990 - 2000 )

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %	رصيد الموازنة
1990	152500	31,01	136500	9,64	16000
1991	248900	63,21	212100	55,39	36800
1992	311864	25,30	420131	98,08	-108267
1993	313949	0,67	476627	13,45	-162678
1994	477181	51,99	566329	18,82	-89148
1995	611731	28,20	759617	34,13	-147886
1996	825157	34,89	724609	-4,61	100548
1997	926668	12,30	845196	16,64	81472
1998	774511	-16,42	875739	3,61	-101228
1999	950496	22,72	961682	9,81	-11186
2000	1578161	66,04	1178122	22,51	400039

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، صفحة 211)

يبين لنا الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة شهد عجزا في كل سنوات هذه الفترة ما عدا سنة 2000، حيث تم تغطية هذا العجز عن طريق السياسة التصحيحية والمتمثلة في تخفيض الدينار، حيث يعود سبب هذا العجز هو تفاقم النفقات العامة نتيجة رفع الأجور والرواتب، وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية والتوسع في النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية، إضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات إلى 17 دولار للبرميل، مما أدى إلى التأثير على الجباية البترولية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة للدولة في هذه الفترة.

2. السياسة المالية في ظل البرامج الاستثمارية لدعم الانعاش الاقتصادي: إن التطور الملحوظ في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع بداية سنة 2000 إذ انتقلت من 17,97 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 38,27 دولار سنة 2004، سمح للجزائر بانتهاج وتطبيق جملة من السياسات التوسعية والبرامج الاستثمارية الشاملة التي تركز على سياسة مالية توسعية عن طريق التوسع في الإنفاق العام، حيث عمدت الجزائر على تصميم برنامج للاستثمارات العامة يقوم على المحاور الرئيسية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) خصصت له الدولة غلاف يقدر بـ: 1216 مليار دج (مسعي، 2012، صفحة 147)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) خُصص له حوالي 4202,7 مليار دج، وبرنامج توطيد النمو (2010 - 2014) خُصص له حوالي 21,214 مليار دج. ومن أبرز ملامح اتجاه السياسة المالية في هذه المرحلة موضحة في الجدول التالي:

## الجدول (2) : تطور النفقات والايادات العامة خلال الفترة ( 2001-2018 )

الوحدة: مليون دينار جزائري

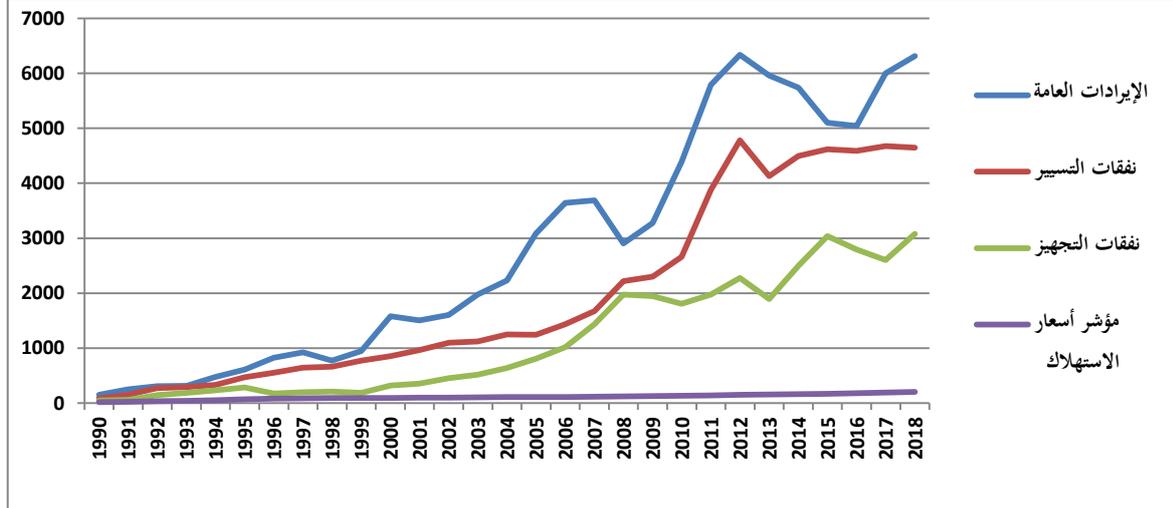
السنوات	الايادات العامة	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %	رصيد الموازنة
2001	1505526	-4,60	1321028	12,13	184498
2002	1603188	6,49	1550646	17,38	52542
2003	1974466	23,16	1639265	5,71	335201
2004	2229899	12,94	1888930	15,23	340969
2005	3082828	38,25	2052037	8,63	1030791
2006	3639925	18,07	2453014	19,54	1186911
2007	3687900	1,32	3108669	26,73	579231
2008	2902448	-21,3	4191053	34,82	-1288605
2009	3275362	12,85	4246334	1,32	-970972
2010	4392900	34,12	4466900	5,19	-74000
2011	5790100	31,81	5853600	31,04	-63500
2012	6339300	9,49	7058100	20,58	-718800
2013	5957500	-6,02	6024200	-14,65	-66700
2014	5738400	-3,68	6995700	16,13	-1257300
2015	5103100	-11,07	7656300	9,44	-2553200
2016	5042200	-1,19	7383600	-3,56	-2341400
2017	5997900	18,95	7282700	-1,37	-1284800
2018	6313959	5,26	7726291	6,09	-1412332

المصدر : (Ministère des finances: DGT, 2018)

يبين لنا الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة شهد فائضا ابتداءً من سنة 2001 حتى سنة 2007، هذا نتيجة تعافي أسعار البترول وبالتالي تحسنت الإيرادات العامة للدولة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية، أما مع بداية سنة 2008 عرفت الموازنة العامة عجزا مستمرا بسبب تنامي النفقات العمومية أكثر من جهة وانخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، حيث مؤل هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد. لكن مع بداية سنة 2014 تميزت الموازنة العامة بعجز كبير وحاد نتيجة تراجع في الجباية البترولية بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط التي بلغت في نهاية هذه السنة حوالي 53 دولار للبرميل، وحوالي 30 دولار في سنة 2015، وواصل هبوطه سنة 2016 إلى حدود 27 دولار، هذا نتيجة انخفاض الطلب العالمي وارتفاع العرض للبترول. وأمام هذه الظروف انتهجت الجزائر سياسة مالية انكماشية (سياسة التقشف) كآلية لترشيد النفقات الحكومية، مما أدت هذه السياسة إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة سنة 2017 و2018. (Ministère des finances: DGT, 2018)

كما سبق، يمكن أن نستخلص أن السياسة المالية في الجزائر مثلها مثل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى تبقى رهينة لمتغير اقتصادي جزئي المتمثل في سعر النفط الذي يتحدد وفق قوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية.

3. الاتجاه العام للسياسة المالية والمستوى العام للأسعار في الجزائر (1990-2018): عرفت مستويات التضخم في الجزائر منذ سنة 1990 ارتفاعاً مستمراً نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية أبرزها السياسة المالية التي كانت كأحد أهم الأسباب والعوامل المؤثرة في المستوى العام لأسعار الاستهلاك، والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لأداء وملامح السياسة المالية وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار خلال الفترة الممتدة ما بين: ( 1990 – 2018 ) كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحث استناداً من بيانات الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

الشكل (3): الاتجاه العام للسياسة المالية والمستوى العام للأسعار في الجزائر ( 1990 – 2018 )

ثالثاً: الجانب القياسي للدراسة

1. اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية: انطلاقاً مما تطرقنا إليه سابقاً في

الجانب النظري فيما يخص السياسة المالية ومستويات الأسعار، نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- يوجد علاقة طردية ( موجبة ) بين النفقات الحكومية ( نفقات التسيير و نفقات التجهيز ) ومستوى العام للأسعار ( التضخم )؛
- يوجد علاقة عكسية ( سالبة ) بين الضرائب ( الإيرادات الحكومية ) ومستوى العام للأسعار ( التضخم ) .

2. توصيف النموذج القياسي: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها

الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملاتها اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع، أما نفقات التسيير و نفقات التجهيز والإيرادات الحكومية كمتغيرات مستقلة.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن مؤشر أسعار الاستهلاك كدالة تابعة لنفقات التسيير والتجهيز

والإيرادات الحكومية على النحو التالي:

$$CPI = f(DEX; DEQ; REP) \dots \dots \dots (O1)$$

إذ يمثل كل من:

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك ، DEX: نفقات التسيير ، DEQ: نفقات التجهيز ، REP: الإيرادات الحكومية.

3. اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج: إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية:  $(F, R^2, \bar{R}^2)$  ، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: (AIC ; H.Q ; SC) وأقل قيمة ل: (S.E) كانت الصيغة الرياضية مناسبة للنموذج.

إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول (3) : الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف لوغاريتمية	الصيغة اللوغاريتمية
$R^2$	0.87	0.94	0.94
$\bar{R}^2$	0.85	0.93	0.93
F	56.52	139.05	132.12
S.E	18.48	12.26	0.14
AIC	8.79	7.97	- 0.85
SC	8.98	8.16	- 0.66
H.Q	8.85	8.03	- 0.79

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LCPI_t = f(LDEX_t; LDEQ_t; LREP_t)$$

$$LCPI_t = \alpha_0 + \alpha_1 LDEX_t + \alpha_2 LDEQ_t + \alpha_3 LREP_t + \varepsilon_t$$

4. منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): تعتبر منهجية

ARDL منهجية حديثة قدّمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية

للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي: (طهراوي، 2015، صفحة 374)

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) أو I(1)

- تعمل على تقدير معاملات النموذج في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

- أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة ( 0 )  $I(0)$  أو الدرجة ( 1 )  $I(1)$ ؛  
 ب. تحديد فترات الإبطاء المناسبة ؛  
 ج. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود ( Bounds Test ) ؛  
 د. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير ؛  
 هـ. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

1.4 اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر **Augmented Dickey – Fuller**: من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4) : اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

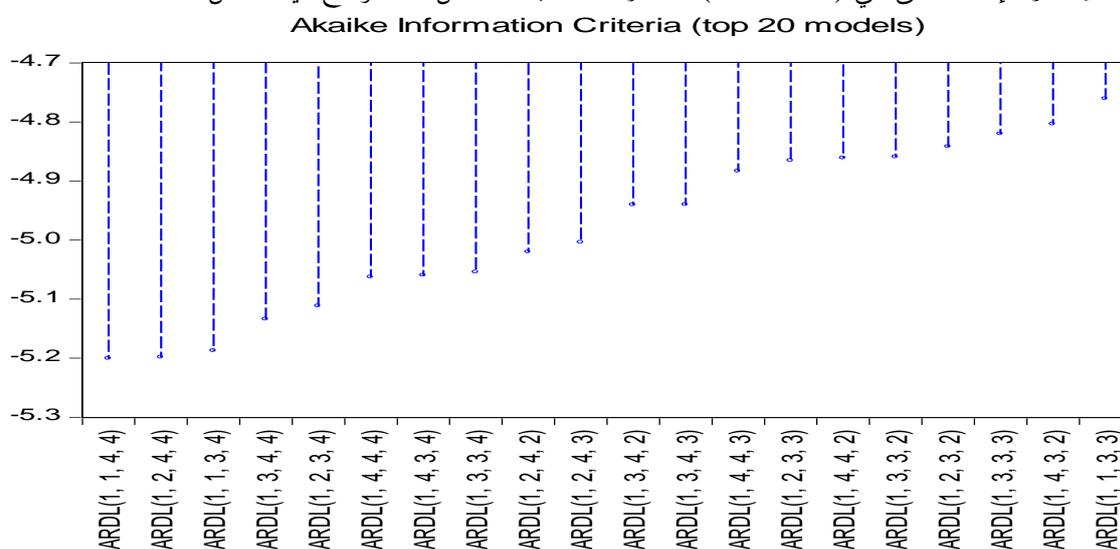
اختبار الاستقرارية عند المستوى $I(0)$					
LREP	LDEX	LDEQ	LCPI		
-2.8499	-3.8982	-1.9516	-7.3268	t-Statistic	وجود حد ثابت
<b>0.0652</b> *	<b>0.0061</b> ***	<b>0.3053</b> n0	<b>0.0000</b> ***	<b>Prob</b>	
-0.0852	-3.8404	-2.3924	-8.7092	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
<b>0.9920</b> n0	<b>0.0291</b> **	<b>0.3752</b> n0	<b>0.0000</b> ***	<b>Prob</b>	
3.4350	4.1503	2.9333	4.1867	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
<b>0.9996</b> n0	<b>0.9999</b> n0	<b>0.9985</b> n0	<b>0.9999</b> n0	<b>Prob</b>	
اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول $I(1)$					
d(LREP)	d(LDEX)	d(LDEQ)	d(LCPI)		
-4.4307	-4.1832	-4.7569	-1.9758	t-Statistic	وجود حد ثابت
<b>0.0018</b> ***	<b>0.0031</b> ***	<b>0.0008</b> ***	<b>0.2950</b> n0	<b>Prob</b>	
-5.2046	-4.5599	-4.9972	-1.7457	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
<b>0.0017</b> ***	<b>0.0061</b> ***	<b>0.0022</b> ***	<b>0.7024</b> n0	<b>Prob</b>	
-3.6663	-3.3535	-3.7605	-2.0593	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
<b>0.0007</b> ***	<b>0.0016</b> ***	<b>0.0005</b> ***	<b>0.0399</b> **	<b>Prob</b>	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي ( 9 Eviews )

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه ليست جميع المتغيرات مستقرة عند الدرجة  $I(0)$  مثل المتغيرين ( LREP ;

LDEQ)، لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

2.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج: قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل رقم 03 فإن فترة الإبطاء المثلى هي (1,1,4,4) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:



المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الشكل (4): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

3.4. اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود **Bounds Test**: يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LCPI_t = c + \alpha_1 LCPI_{t-1} + \alpha_2 LDEX_{t-1} + \alpha_3 LDEQ_{t-1} + \alpha_4 LREP_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta LCPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LDEX_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LDEQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{k3} \beta_{4,i} \Delta LREP_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

( $\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3; \alpha_4$ ) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما ( $\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i}; \beta_{4,i}$ ) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، ( $c$ ) الحد الثابت، ( $e_t$ ) حد الخطأ العشوائي، ( $\Delta$ ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين مؤشر الأسعار وأدوات السياسة المالية وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة ( $H_1$ ) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يركز على إحصائية فيشر F – Statistics

كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (5) : نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 02/01/21 Time: 20:59		
Sample: 1994 2018		
Included observations: 25		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	36.52882	3
Critical Value Bounds <span style="float: right;">حدود القيمة الحرجة</span>		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي ( 9 Eviews )

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية ( 1% )، مما يعني رفض فرضية العدم (  $H_0$  ) وقبول الفرضية البديلة (  $H_1$  )، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.4 نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق اختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول (6) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating				
Dependent Variable: LCPI				
Selected Model: ARDL(1, 1, 4, 4)				
Date: 02/01/21 Time: 21:02				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEQ)	0.016593	0.026168	0.634089	0.5390
D(LDEX)	0.028508	0.038003	0.750149	0.4689
D(LDEX(-1))	0.016510	0.040680	0.405846	0.6926
D(LDEX(-2))	-0.089444	0.040829	-2.190673	0.0509
D(LDEX(-3))	-0.033586	0.032388	-1.037000	0.3220
D(LREP)	-0.052827	0.023707	-2.228341	0.0477
D(LREP(-1))	0.098545	0.032396	3.041843	0.0112
D(LREP(-2))	0.006937	0.034334	0.202046	0.8436
D(LREP(-3))	0.082810	0.028226	2.933824	0.0136
CointEq(-1)	-0.245301	0.075790	-3.236593	0.0079
Cointeq = LCPI - (0.4862*LDEQ + 0.6626*LDEX -0.9393*LREP + 2.6445 )				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews 9 )

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن أغلب معالم متغيرات النموذج للمدى القصير ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة ( -0,2453 )، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (24%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وعدم المعنوية الإحصائية لمعلم النموذج يمكننا القول بالإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول (7) : تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Coefficient	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEQ	0.486211	0.221012	2.199932	0.0501
LDEX	0.662619	0.141971	4.667274	0.0007
LREP	-0.939296	0.381854	-2.459831	0.0317
C	2.644508	1.040575	2.541391	0.0274

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews 9 )

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل نفقات التجهيز موجبة، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق على التجهيز ومؤشر الأسعار، حيث تتفق هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.4862) ويمكن تفسيرها بأن كل زياد في نفقات التجهيز بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار بـ: 0,48%.
- إشارة معامل نفقات التسيير موجبة كذلك وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق على التسيير ومؤشر الأسعار، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (0.6626) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في نفقات التسيير بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار بـ: 0,66%.
- إشارة معامل الإيرادات سالبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث تدل على وجود علاقة عكسية بين الإيرادات ومؤشر الأسعار، حيث تتفق كذلك هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية كما تطرقنا سابقاً، لأن المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة يتمثل في الضرائب، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-0.9392) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في الضرائب بـ: 1% تؤدي إلى انخفاض مؤشر الأسعار بـ: 0,93%.

##### 5. تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً: بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصادياً من خلال تحليل الجدول

أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك.

##### الجدول (8) : التقييم الإحصائي

R-squared	0.975252
Adjusted R-squared	0.946005
S.E. of regression	0.015472
Sum squared resid	0.002633
Log likelihood	79.00728
F-statistic	33.34496
Prob(F-statistic)	0.000001
Durbin-Watson stat	2.406648

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews 9 )

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستيودنت ما عدا معنوية معامل نفقات التجهيز، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح  $\bar{R}^2 = 0.94$  التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 94% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مؤشر الأسعار)، كما أن القيمة الإحصائية لفيشر تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل وبالغة (33,3449) عند مستوى معنوية 5%، فضلاً عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.E) وبالغة (0,0154).

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الاختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

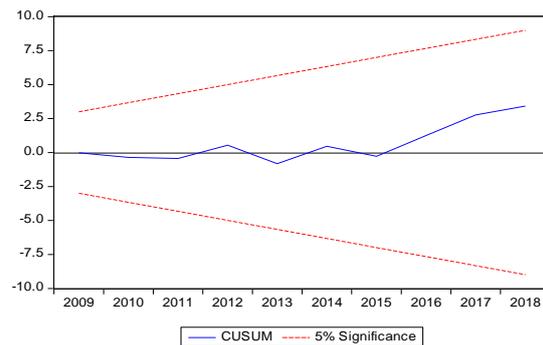
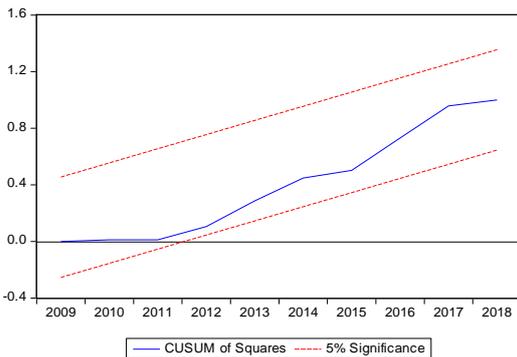
الجدول (9) : التقييم القياسي ( تقييم جودة النموذج )

Breusch–Godfrey Serial Correlation إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F – Statistique	0,747041	Prob. F(2,9)	0.5010
Obs* R – Squared	3.559344	Prob.Chi-Squar ( 2 )	0.1687
Heteroskedasticity Test ARCH إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي			
F – Statistique	0.246649	Prob.F ( 1 ; 22 )	0.6244
Obs* R – Squared	0.266088	Prob.Chi-Squar ( 1 )	0.6060
Normality Test Jarque–Bera إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			
Jarque–Bera	0.211499	Prob	0.899650
Ramsey Reset Test إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي للنموذج			
Test	Value	DF	Probability
T- Statistic	0.677016	10	0.5138
F- Statistic	0.458351	( 1 ; 10 )	0.5138

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews 9 )

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بلغت (0,747041) بقيمة احتمالية 0.5010 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي بلغت (0.246649) بقيمة احتمالية 0.6244 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (0.211499) بقيمة احتمالية 0.899650 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي بلغت (0.458351) بقيمة احتمالية 0.5138 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي اللوغاريتمي المستخدم في النموذج.
- أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل التالي:



## الخاتمة:

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق مجموعة من الأهداف في جميع اقتصادات العالم نظرا لتأثيرها على أم المتغيرات الاقتصادية، والتي تتمثل في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات البطالة والسعي إلى التوازن الخارجي، لكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى نجاعة وكفاءة أدوات السياسة المالية المطبقة هذا من جهة، وإلى طبيعة ومرونة الجهاز الانتاجي لكل بلد من جهة أخرى.

وبما أن طبيعة الاقتصاد الجزائري يتميز بطابعه الريعي معتمدا على مداخل قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الحكومة عن طريق الجباية البترولية، هذا يجعل أسعار المحروقات ذات متغير مؤثر في أغلب المتغيرات والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر، من بينها السياسة المالية التي تبقى رهينة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فكلما كانت الأسعار مرتفعة كانت السياسة المالية المنتهجة سياسة توسعية وبالتالي ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي أمام زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع النفقات الحكومية. هذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه المتمثلة باستخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ديناميكية تتمثل في الأثر الإيجابي بين الانفاق الحكومي (نفقات التسيير و نفقات التجهيز ) ومؤشر الأسعار في المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تحصيل الإيرادات ومؤشر الأسعار. هذا يعني أنه كلما ارتفعت النفقات وانخفضت الإيرادات ضمن سياسة مالية توسعية زادت معدلات التضخم، والعكس عند انتهاج سياسة مالية انكماشية.

## النتائج المتوصل إليها:

- تتأثر السياسة المالية في الجزائر بأسعار المحروقات، هذا ناتج عن اعتماد ميزانية الدولة على الجباية البترولية في تحصيل الإيرادات؛
- انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي؛
- انتهاج سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض النفقات وزياد الضرائب تؤدي إلى التأثير في الأسعار نحو الانخفاض الناتج عن تقليص الطلب الكلي وبالتالي الحد من معدلات التضخم؛
- الجهاز الإنتاجي في الجزائر لا يمتص الفائض في الطلب الكلي الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

## قائمة المراجع :

## المراجع باللغة العربية:

- ✚ إبراهيم نعمة الله نجيب . (2013). *النظرية الاقتصادية . الاقتصاد التحليلي الكلي*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- ✚ بوعلام مولاي. (ديسمبر، 2016). أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970 . 2015. *مجلة معارف* (21). 461 – 478.
- ✚ الحبيب قنوني، عبد النور بلميمون، و محمد كروبوش. (2016). *البيسط في الاقتصاد الكلي*. سيدي بلعباس، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة .

- ✚ الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 12, 2020, من حوصلة احصائية المالية العمومية: [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-Finances\\_Publiques\\_Arabe.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-Finances_Publiques_Arabe.pdf)
- ✚ راضية بن زيان، و بلال العباسي. (2020). أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002. 2015. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* (06)، 150 – 165.
- ✚ سارة برحومة، و رايح بلعباس. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على التضخم- دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000. 2016. *مجلة الباحث*، 19 (01)، 47 – 61.
- ✚ سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، و نضال عباس. (2013). *مبادئ الإقتصاد الكلي*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- ✚ فريد طهراوي. (ديسمبر , 2015). دراسة قياسية لأثر النشاط الإقتصادي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL. *مجلة معارف* (19)، 269 – 284.
- ✚ محمد مسعي. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي. *مجلة الباحث* (10)، 147 – 160.

## المراجع باللغات الأجنبية:

- De Castro Fernández, F., & Hernández de Cos , P. (2006, July). *The economic effects of exogenous fiscal shocks in Spain: a SVAR approach*. (E. C. Bank, Ed.) *WORKING PAPER SERIES*(647).
- Delaplace, M. (2003). *Monnaie et Financement de l'économie*. Paris : Ed Dunod.
- Jessua, C., Labrousse, C., & Vitry, D. (2001). *Dictionnaire des Sciences Economie*. Paris: P.U.F.
- Ministère des finances: DGT. (2018). *Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000-2018*: [https://www.algeriabusiness.info/wp-content/uploads/2019/05/srot\\_2018.pdf](https://www.algeriabusiness.info/wp-content/uploads/2019/05/srot_2018.pdf)
- Zunairah, B., & Zarinah, Y. (2014). MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICY IN MALAYSIA: REAL OR INFLATIONARY? *Second International Conference on Advances In Social Science, Management and Human Behaviour - SMHB*, 25 - 26 Octobe. Zurich, Switzerland.